الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية والثلاثون
المعقودة يوم الأربعاء
٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

LIBRARY
JAN 21 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد عبد الله (السودان)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
القراءة الأولى (تابع)
الباب ٧ ـ ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية
الباب ١٥ ـ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
الباب ٩ ـ الشركات عبر الوطنية

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة من الوثيقة A/C.6/36/L.3/Rev.1 والمتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال .

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.32
18 January 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في طزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57750

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع) (A/36/6 ، A/36/7 ، A/36/38 (الفصلان الخامس والسابع دال))

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٧ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

١- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : وجّه الانتباه الى الزيادة الموصى بها في خصم الدوران في الباب ٧ من المعدل المادي البالغ ٥ في المائة الى المعدل ١٠ في المائة ، مما يترتب عليه خفض بمبلغ ٤٦٥ ٥٠٠ دولار في تقديرات الأمين العام ، والى التوصية الواردة في الفقرة ٧-١١ بتخفيض التقديرات الخاصة بالاتصالات بمبلغ ١ ٧٠٠ دولار طبقا لموقف اللجنة الاستشارية الموضح في الفقرة ١٧ من الفصل الاول من تقديرها . ووجّه الانتباه أيضا الى الفقرات من ٧-٢ الى ٧-٤ التي حذرت فيها اللجنة الاستشارية من افتراض وجود علاقة آلية بين زيادة الاداء محسوبة بالدولار والحاجة الى وظائف أكثر تموّل من موارد خارجة عن الميزانية .

٢- الآنسة انستي (الامين العام المساعد ، ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية) : قالت ان لادارتها ميزات خاصة ، اذ أنها وحدة تشغيلية في المقر مسؤولة عن برامج التعاون التقني في حوالي ١٢٠ بلدا مختلفا ، وكثير من هذه البرامج في القطاعات التقنية العالية . واضافت أن الادارة تستمد معظم أموالها الادارية من الرسوم العامة على الموارد التي تتولى ادارتها بالنيابة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ؛ واسترسلت قائلة ان مقترحات الميزانية اوضحت بجلاء الفرق بين هذه الاموال وبين الموارد المقدمة من الميزانية العادية . وقالت انه فيما يتعلق بالميزانية العادية فان الزيادات المقترحة للمساعدة المؤقتة وسفر الموظفين يقابلها كلية تقريبا تخفيضات في المبالغ المطلوبة لخدمات الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء مما نتج عنه معدل نمو حقيقي قدره صفر فعلا .

٣- ومضت قائلة ان ثمة زيادة متوقعة في الموارد الخارجة عن الميزانية للادارة في فترة السنتين القادمتين ، بيد أن الادارة قد وعيت تماما العبارة التي وردت في الفقرة ٧-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن العلاقة بين اداء البرامج والوظائف الاضافية . وفي الوقت ذاته فان الادارة مسؤولة عن استخدام الموارد التي تحت تصرفها الى أقصى حد في أنشطة التنمية وتحسين فعالية التعاون التقني دعما لبرامج التنمية . وهذا ليس بالأمر اليسير ، نظرا لأن تدفق الموارد الخارجة عن الميزانية لا يمكن التنبؤ به ؛ بيد أنه بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، ازداد مستوى اداء الادارة في ميدان التعاون التقني بنسبة ٣٤ في المائة تقريبا وهذا يزيد كثيرا عن المعدل السائد للتضخم ،

(الانسة انستي)

وقالت انها تتوقع الاحتفاظ بنفس مستوى الاداء هذا . واسترسلت قائلة انه تم استحداث أنظمة ادارية أكثر دقة تسمح برقابة اوثق على العمليات . وفي ختام بيانها اشارت الى ان نسبة كبرى من الوظائف المرتبطة بالتعاون التقني لا تشغل الا بتعيينات قصيرة الاجل او مؤقتة .

٤- الرئيس : اقترح أن توافق اللجنة ، في القراءة الاولى ، على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٢٠٠ ٩٦٦ ١٥ دولار تحت الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٥- وقد تقرر ذلك .

الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٦- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : وجّه الانتباه الى الفقرات من ١٥-٢ الى ١٥-١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية حيث اوصت بأن الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية التي اعتبرت حتى ذلك الحين بندا غير متكرر يجب اعتبارها ابتداء من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ بندا متكررا من بنود النفقات وادخالها في حساب المعدل الحقيقي للنمو للباب مما يستتبع زيادته الى ٦ في المائة . واضاف انه في اثناء المشاورات بين الامين العام للاونكتاد وممثلي الامين العام للامم المتحدة علمت اللجنة الاستشارية انه اذا اعتبرت موارد البرنامج المتكامل للسلع الاساسية بندا متكررا سيلزم عدد اقل من الوظائف المخصصة ، على النحو المفصل في الفقرة ١٥-٨ من تقرير اللجنة . وقال ان الخفض الناتج عن ذلك في تقدير الامين العام سيبلغ ٤٠٥ ٠٠٠ دولار .

٧- ومضى قائلا ان اللجنة الاستشارية وافقت كما هو موضح في الفقرة ١٥-١١ ، على اعادة تصنيف وظيفة رئيس برنامج تيسير التجارة من رتبة ف - ٥ الى رتبة مد - ١ .

٨- السيد هيكي (استراليا) : قال ان وفده شارك بنشاط في مداولات مجلس التجارة والتنمية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ؛ وقد اتضح اثناء تلك المداولات عدد كبير من اوجه النقص الخطيرة . واضاف ان مقترحات الميزانية المعروضة حاليا على اللجنة لا تأخذ في الاعتبار للاسف عددا من الاقتراحات التي تقدمت بها الوفود في ذلك الصدد . واسترسل قائلا ان استعراض ميزانية الاونكتاد قد دخل في مأزق فيما يبدو : اذ افترض المشتركون في دورة مجلس التجارة والتنمية في جنيف ان اللجنة الخامسة ستستعرض الميزانية المقترحة بالتفصيل ؛ وافترضت اللجنة الخامسة من ناحية اخرى ان الميزانية المقترحة فحصت بدقة فعلا في جنيف . وقد اسهمت اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق اسهاما قيّما ، بيد أن الامانة العامة قد تولت فعلا الرقابة على ميزانية الاونكتاد ، مما اضعف من عمليات المسؤولية المحاسبية السليمة .

(السيد هيكي ، استراليا)

٩- وقال ان الخبراء الاستشاريين يكلفون كثيرا ويجب الاقتصاد في الاستعانة بهم . واضاف قائلا انه على الرغم من التحذيرات التي قدمتها اللجنة الخامسة في الدورة الرابعة والثلاثين ، وعلى الرغم من التحذيرات المقدمة بعد ذلك في العديد من محافل الاونكتاد ، فقد واصل الاونكتاد اتباع ممارسات غير مقبولة فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين . وابدى تعجبه للحاجة الى اعتماد مبلغ ٢٣ ١٠٠ للخبراء الاستشاريين ، في حين أن مشورتهم ستطلب بشأن قضايا مازالت قيد التفاوض كما ذكر في الفقرة ١٥-١٠ من مقترحات الميزانية ، وان ثمة موظفين أكفاء متوفرون على اية حال . واسترسل قائلا ان السؤال ذاته يمكن ان يطرح بالنسبة لطلب خدمات الخبراء الاستشاريين فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، وبخاصة نظرا لأن الفقرة ١٥-٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة تدل على ان عدد الاتفاقات الدولية للسلع الاساسية التي سيلزم التفاوض عليها في المستقبل سيكون اقل ، ومن ثم فان العمل اللازم سيكون اقل .

١٠- ومضى قائلا ان اعضاء مجلس التجارة والتنمية قد اتفقوا على انه يجب تحويل الموارد من اتفاقات السلع الاساسية المفردة صوب مسائل التعديل الهيكلي الاوسع نطاقا ومسائل سياسة الحماية الجمركية التي تمس جميع السلع الاساسية . وطالب بأن يقوم ممثل من الاونكتاد بشرح السبب في عدم انعكاس هذا الاتفاق بصورة كافية في مقترحات الميزانية .

١١- وقال ان نواتج البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ تحت برنامج المال والتمويل والتنمية كانت رديئة النوعية وبها قدر كبير من الازدواجية . ومع هذا ، فان هذين البرنامجين الفرعيين قد استوعبا نسبة كبيرة من الموارد . واضاف قائلا ان هناك مبررا لاعادة توزيع الموارد فيما يبدو ، وعلاوة على ذلك ، وكما اشارت لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٢٦٤ من تقريرها (A/36/38) كان ينبغي على امانة الاونكتاد تقديم مقترحات للاولويات فيما بين مختلف البرامج بغية تيسير المداولات التي تقوم بها الهيئات الحكومية الدولية ، بيد أنها لم تفعل ذلك ، وتساءل عن الموقف الحالي للاونكتاد فيما يتعلق بهذا الامر . وقال ان وفده سيقدر بالمثل ما يقدم من تعليق على مسألة تقييم فعالية البرامج ، واعلن انه من الصعب الموافقة على رأى امانة الاونكتاد بأن من المتعذر تطبيق نهج تقييم البرنامج على الاونكتاد لان هذا النهج مازال " تجريبيا للغاية " .

١٢- واعلن ان اشتراك الاونكتاد في مجالات مثل اعادة جدولة الديون والمسائل المالية الدولية ليس مدعما بولاية من الامم المتحدة على حد علم وفده . واضاف ان اللجنة الخامسة يجب ان تعرب بمنتهى الوضوح عن قلقها ازاء مثل هذه الأنشطة التي تتجاوز حدود السلطة . وقال ان من الصعب قبول التبرير الذى قدمته امانة الاونكتاد ، كما هو وارد في الفقرة ٢٦٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق . وقال ، مشيرا الى البرنامج الفرعي ١ من برنامج المال والتمويل والتنمية ، ان وفده سيرحب بتقديم شرح للاساس القانوني لعنصر البرنامج ١ - ٤ بما يتضمن عقد الاجتماعات المتعلقة باعادة تنظيم الديون تحت رعاية الاونكتاد . وفي النهاية أعرب عن أمل وفده في الا يعتبر الجدول المقترح بعقد ٢٠ اجتماعا للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية جدولا ثابتا ؛ وقال ان الاجتماعات ينبغي ان تعقد عندما يبرر عقدها توقع تقدم جوهرى في المفاوضات .

١٣- السيد بيدرسن (كندا) : أعرب عن تأييد وفده للتعليقات التي قدمها ممثل استراليا ، واضاف ان مقترحات الميزانية لم تأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمها عدد من الوفود في الدورة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية . وقال انه من الواضح ان عملية استعراض الميزانية تحتاج الى تنسيق افضل . وعبر عن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية بأن يعتبر التقدير المتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية بندا متكررا من بنود الميزانية ، بيد أنه تساءل عن المبرر للاحتفاظ بثلاث وظائف برتبة مد - ١ للبرنامج ، في حين ان وظيفة واحدة تكفي . ومضى قائلا انه على الرغم من ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي دعا الى التقليل من استخدام افرقة الخبراء ، فثمة اعتمادات مطلوبة لافرقة خبراء اضافية ضمن مقترحات الميزانية الحالية . وقال ان وفده يفضل ان يجرى السعي لتوفير الاموال اللازمة بعد انشاء فريق من هذا القبيل باتفاق هيئة حكومية دولية وليس قبل ذلك . وفي معرض ملاحظته ان حكومته شاركت مشاركة تامة في تمويل الاونكتاد ، اكد معارضة وفده لاستبعاد اى دولة من الدول الاعضاء من اى مجموعة من مجموعات الاونكتاد .

١٤- السيدة هوسهولدر (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت انه في حين ان الاونكتاد هيئة نافعة يمكن ان تناقش فيها قضايا دولية معينة الا ان لها حدودها . واعربت عن اتفاقها في هذا الصدد مع ممثلي استراليا وكندا . وابدت اعتراض وفدها على سمات معينة للمقترحات الوارد تحت الباب ١٥ . وقالت ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما الهيئتان المناسبتان للقيام بأنشطة من النوع المقترح تحت البرنامج ١ ، مثلا . واضافت ان وفدها يعتبر مجال الشحن ، الذى رصد له حوالي ٤ ملايين دولار ، مجالا هامشيا للغاية . ومضت قائلة ، انها كانت ستؤيد البرنامج ٦ (التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية) لو كان الاشتراك فيه متاحا لجميع أعضاء الاونكتاد ، بيد انها لا يمكن ان تدعمه نظرا لاستثناء بعض البلدان النامية وجميع البلدان المتقدمة النمو من انشطة معينة . وقالت ان البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٦ يتطلب انشاء آليات مالية جديدة ، ونظرا لعدم وجود اساس تشريعي لمثل هذا النشاط ينبغي شطب الموارد المتصلة به . واعلنت ان المنشورات التي ستصدر تحت البرنامج ٨ (أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية ، يحتمل ان تمثل ازدواجا للعمل الذى يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

١٥- وطالبت باجراء تصويت على الباب ككل ، وعلى مبلغ ٢٠٠ ٩٨ دولار الذى طلبه الامين العام ، في الفقرة ١٥-٩١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لسفر ممثلي بعض حركات التحرير الوطنية .

١٦- السيد بيفين (مدير شعبة الميزانية) : قال انه نظرا لعدم وجود ممثل من الاونكتاد فليس من الممكن تقديم اجابات فورية على النقاط التي اثارتها الوفود . واقترح ان تؤجل اللجنة اتخاذ قرار بشأن الباب ١٥ حتى ترد اجابات مناسبة من امانة الاونكتاد في جنيف .

الباب ٩ ـ الشركات عبر الوطنية

١٧ـ السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان هناك مجالين فقط تقترح فيهما اللجنة الاستشارية بالتحديد اجراء تخفيضات في التقديرات تحت الباب ٩ ، وهي تخفيضات طفيفة . واضاف ان اللجنة الاستشارية لا يمكنها أن توصي بالموافقة على اقتراح اعادة تصنيف وظيفة في شعبة تحليل المعلومات من رتبة ف ـ ٢ الى رتبة ف ـ ٣ . وقال أنه سيترتب على ذلك تخفيض قدره ١٨ ١٠٠ دولار كما هو موضح في الفقرة ٩ـ٦ من تقرير اللجنة .

١٨ـ واضاف ان التخفيض الثاني الذى تقترحه اللجنة الاستشارية ، والموضح في الفقرة ٩ـ٨ ، يترتب على النتائج المفصلة في الفقرة ١٧ من الفصل الاول من التقرير . وقد اقترح تخفيض المكالمات الهاتفية البعيدة المدى بمبلغ ٥٠٠ ٤ دولار مما سيؤدى الى خفض اجمالي تحت الباب ٩ قدره ٦٠٠ ٢٢ دولار .

١٩ـ واسترسل قائلا انه بسبب استخدام بيروت كأساس لحساب تكلفة الوحدة المشتركة بين المركز واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في حين ان تقديرات الباب ١٤ وضعت على اساس بغداد ، فان ثمة زيادة في تقدير النفقات لتلك الوحدة مقدارها ٤٠٠ ٦٨ دولار . ولذلك فان التقديرات ، محسوبة بمعدلات ١٩٨٢/١٩٨٣ ، في الجدول ٩ـ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، ينبغي ان تكون على النحو التالي : الوظائف الثابتة ، ٠ ٨ ٢٠٤ دولار ؛ الخبراء الاستشاريون ، ٦٠٠ ٤١ دولار ؛ تكاليف الموظفين ٦٠٠ ٦٩ دولار ؛ سفر الموظفين ، ٧٠٠ ٢٦ دولار . ومجموع هذه المبالغ ٧٠٠ ٣٤٢ دولار بدلا من المجموع ١٠٠ ٤١١ دولار المبين في الجدول ٩ـ١٩ والمستنسخ في الفقرة ٩ـ١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية . وقال ان اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض التقدير البالغ ٦٠٠ ١٤١ ٩ دولار للباب ٩ بمبلغ قدره ٤٠٠ ٦٨ دولار نتيجة لذلك .

٢٠ـ السيد امنيوز (السويد) : قال ان صياغة مدونة لقواعد السلوك من الانشطة الهامة للمركز المعني بالشركات عبر الوطنية وان عنصر البرنامج ١ من البرنامج الفرعي ٢ قد اعطى درجة عالية من الاولية بناء على ذلك . وقد تصبح الحاجة ملحة الى تزايد النشاط في هذا الصدد أثناء فترة السنتين القادمة . واضاف ان ثماني واربعين دولة من الدول الاعضاء اشتركت حتى الان في المفاوضات الجارية بشأن هذا الموضوع والتي قاربت على مرحلتها النهائية . ومضى قائلا ان من المفهوم على نطاق واسع ان اقرار مدونة قواعد السلوك يجب ان يتم بالاجماع لكي يكون تنفيذها فعالا ، وان ذلك سيحتاج الى جولة نهائية من المفاوضات مفتوحة لجميع الدول الاعضاء . وقال ان طلبا كبيرا على المعلومات سيوجه الى المركز من الدول التي لم تشترك حتى ذلك الحين في المفاوضات . واعرب عن امل وفده في ان تتم اعادة التوزيع اللازمة في المركز لتمكينه من مواجهة ذلك الطلب .

٢١- السيد الصفطي (مصر) : طلب مزيدا من التوضيح للتقديرات البالغة ١ ٢٤٤ ١٠٠ دولار فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين و ٢٩٠ ١٠٠ دولار فيما يتعلق بسفر الممثلين ، الموضحة في الجدول ٩-٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة . واضاف ان اللجنة الاستشارية اوضحت في الفقرة ٩-٣ من تقريرها أن تكاليف السفر قيد النظر تتصل بسفر واقامة ١٦ خبيرا ، يعملون بصفتهم الشخصية ، ويساعدون اللجنة في دوراتها السنوية ، ويحضرون جلسات الفريق العامل التابع للجنة . ومضى قائلا ان المبلغ الاجمالي المقدر للخبراء الاستشاريين يمثل ٦ر١٣ في المائة من اجمالي الاعتماد تحت الباب ٩ ، في حين ان المبلغ المقدر للخبراء الاستشاريين للمركز المعني بالشركات عبر الوطنية يمثل ١ر١٥ في المائة من ميزانية المركز ، وطالب ببذل الجهود لتخفيض تكلفة خدمات الخبراء الاستشاريين ، التي تصل احيانا الى ٤٠٠ دولار في اليوم الواحد ، بغية الافراج عن الموارد لاعمال فنية اخرى ، مثل العمل المتعلق بمدونة قواعد السلوك .

٢٢- وأعرب عن أمله في أن يؤخذ في الاعتبار الطلب الوارد في الفقرة (و) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤٤ ، بأن يحاول الامين العام ايجاد موارد خارجة عن الميزانية لتسهيل الاشتراك الفعال لاعضاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع المعايير الدولية للمحاسبة وكتابة التقارير ، عن طريق دفع نفقات سفرهم واقامتهم عند الضرورة .

٢٣- وعبر عن رأيه في ان ثمة مبررا لاعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة ف - ٢ الى رتبة ف - ٣ في شعبة تحليل المعلومات ، كوسيلة لتشجيع موظفي المركز المعني بالشركات عبر الوطنية على القيام ببعض الاعمال التي كان يقوم بها الخبراء الاستشاريون . وقال انه لن يلح على هذه النقطة مع ذلك .

٢٤- السيد ويليامز (بنما) : اعلن عن تأييده لتعليقات الممثل المصري فيما يتعلق باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لدفع نفقات سفر واقامة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع المعايير الدولية للمحاسبة وكتابة التقارير . واضاف ان ثمة اهمية قصوى لاجتماع الفريق بغية ارساء اسس نظام المعلومات ذي الصلة . وسأل عما يجري عمله لملء وظيفة نائب المدير التنفيذي للمركز الشاغرة ، المخصصة لامريكا اللاتينية ، والتي كان يشغلها حتى وقت قريب أحد مواطني امريكا اللاتينية .

٢٥- وتساءل عن صحة الاشاعة القائلة بأنه ستجرى اعادة تنظيم داخلية للمركز . واعلن ان اعادة التنظيم هذه لا ينبغي ان تكون امرا داخليا ، بل نتيجة مقررات تتخذها الجمعية العامة .

٢٦- السيد كبيّر (تونس) : قال ان عدة اعضاء في مجموعة السبعة والسبعين اعربوا عن قلقهم ازاء عدم وجود موظفين من البلدان النامية في الوظائف العليا في المركز المعني بالشركات عبر الوطنية . واضاف انه نظرا لان المركز انشئ بناء على طلب البلدان النامية بغية مساعدة تلك البلدان في علاقاتها مع الشركات عبر الوطنية ، فينبغي ان تمثل تمثيلا كافيا خاصة في الوظائف

(السيد كبيّر ، تونس)

العليا . وتساءل عن عدد الموظفين من البلدان النامية الذين تمت ترقيتهم الى وظائف من رتبة ف ـ ٥ ، ومد ـ ١ ، ومد ـ ٢ وتساءل كذلك عن الجهود التي بذلها المركز لزيادة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين من البلدان النامية .

٢٧ـ السيد بونك (يوغوسلافيا) : قال ان وفده يؤيد أنشطة المركز بقوة . وانه يرغب في تلقي ايضاح للاسباب التي دعت الى اقتراح اعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف ـ ٢ الى ف ـ ٣ ، مع تفاصيل المهام الاضافية التي سيضطلع بها الموظف المعني .

٢٨ـ السيد ساهلفرن (المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية): قال في معرض اجابته على سؤال طرحه الممثل السويدي انه يتعين بذل الجهود لاعلام البلدان التي لم تشترك في المفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك بما تم عمله لتيسير مساهمتها في المناقشات العالية المستوى التي ستجرى بعد اتمام الفريق العامل لمهمته .

٢٩ـ وفي معرض اجابته على سؤال الممثل المصري فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين قال ان برنامج العمل الذي اوصت به اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية يشمل نطاقا عريضا من المسائل المعقدة، التي كثيرا ما تكون تقنية عالية ، وان ثمة حاجة في معظم الحالات الى الخبرة الفنية المتخصصة . وأضاف أنه نظرا لأن الحاجة الى هذه الخبرة الفنية تكون في غالب الأحيان لمهمة واحدة محددة فقد تم التوصل الى نتيجة مؤداها أن الخدمات اللازمة يمكن الحصول عليها بفاعلية أكثر وبتكلفة أقل على أساس الاستعانة بالخبرة الاستشارية . ومضى قائلا أن ذلك النهج سيتبع في اطار المبادئ التوجيهية للتعليمات الادارية التي أصدرها الأمين العام بشأن الاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين .

٣٠ـ وقال في رده على السؤال الذي وجهه الممثل التونسي ان ٤٤ في المائة من الخبراء الاستشاريين الذين تدفع اجورهم من الميزانية العادية للمساعدة في اداء خدمات المركز يأتون من مواطني البلدان النامية ، في حين انه بالنسبة لأنشطة التعاون التقني يأتي من مواطني هذه البلدان ايضا ٤٧ في المائة من الخبراء فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية و ٥٣ في المائة من الخبراء فيما يتعلق بخدمات التدريب . واضاف ان تلك النسب المئوية اعلى كثيرا من النسب المقابلة لها في منظومة الامم المتحدة ككل .

٣١ـ واسترسل قائلا ان التوصيات المتعلقة بالترقية تقدم على اساس الجدارة فقط . وقال ان الادارات الفنية تعرض اسماء المرشحين للترقية ولكن هيئات التعيين والترقية داخل منظومة الامم المتحدة هي المسؤولة بالطبع عن تقييم المقترحات والتقدم بالتوصيات النهائية للادراج في سجلات الترقية . واضاف ان تلك الهيئات تنظر ايضا بعين الاعتبار الى سائر الموظفين في الرتبة ذات الصلة وكذلك الاقدمية . ويحدد الترقية بالطبع توفر الوظائف ، ولذا ففي كثير من الاحيان لا يمكن ترقية كل من يستحقون الترقية .

(السيد ساهلفرن)

٣٢- وفيما يتعلق بالموظفين في الفئة الفنية ككل ، قال اية منهم ١٣ موظفا من البلدان المتقدمة النمو ، و ١٧ موظفا من البلدان النامية ، و ٣ موظفين من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . واضاف انه في رتبة ف - ٥ وما فوقها يوجد ٤ موظفين من البلدان المتقدمة النمو ، و ٦ موظفين من البلدان النامية وواحد من اوروبا الشرقية . واضاف ان بعض الافراد الاتين من البلدان النامية اقل تقدما من الاتين من البلدان المتقدمة النمو والعكس صحيح ، وقال انه ينظر الى ذلك على انه عامل هام ، بالاضافة الى المعايير التي تحددها الجمعية العامة .

٣٣- وفيما يتعلق بمسألة سفر الخبراء الاستشاريين ، قال انه يوجد ١٦ مستشارا ، لثلثهم خلفية تجارية ، وللثلث الاخر خلفية نقابية ، وللثلث الاخير خلفية اكاديمية . وقد ثبت ان خدماتهم مفيدة للغاية في مساعدة الحكومات على التفاوض بشأن مدونة قواعد السلوك وفي انشطة اخرى . وعبر عن أمله في ان تدعم اللجنة عملهم بتمكينهم من حضور جلسات اللجنة .

٣٤- وفيما يتعلق بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٤٤ ، قال ان الحكومة الوحيدة التي استجابت للنداء المتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية هي حكومة فنلندا . واضاف ان المركز سيكثف جهوده لاقناع الحكومات الاخرى بأن تحذو حذوها . واعرب عن تأييده للرأى القائل انه من المهم ان يشارك في الممارسة خبراء ذوو مستوى عال من البلدان النامية ، بيد انهم في اغلب الاحيان لا يستطيعون القيام بذلك ما لم تدفع لهم تكاليف السفر .

٣٥- واعلن ان الوظيفة الشاغرة التي اشار اليها ممثل بنما لم يتم شغلها حتى الان . واضاف انه قد تقدم باقتراح الى الامين العام لاعادة توزيع موارد المركز ، وحتى يتم اتخاذ اجراء بشأن ذلك الاقتراح لن يتمكن من اتخاذ قرار فيما يتعلق بتلك الوظيفة الشاغرة .

٣٦- وفيما يتعلق باعادة تصنيف وظيفة واحدة في شعبة تحليل المعلومات من رتبة ف - ٢ الى ف - ٣ قال ان الوظيفة من رتبة ف - ٢ قد انشئت لتطوير برنامج لنظام المعلومات يستخدم الحاسب الالكتروني . وقال انه علاوة على تلك المسؤولية فان المهام تشمل الان جمع المعلومات وتحليلها واعداد الردود على طلبات الحكومات للحصول على معلومات تتعلق بالمواد التكسينية التي تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة .

٣٧- السيد مارتوريل (بيرو) : قال ان الوظيفة التي اشار اليها ممثل بنما والتي كان يشغلها سابقا احد مواطني بيرو تعتبر بصورة شرعية وظيفة خاصة بامريكا اللاتينية . وعبر عن امله في الا تعني اعادة التوزيع التي اشار اليها المدير التنفيذى استبعاد تلك الوظيفة .

٣٨- واعرب عن دهشته اذ لاحظ عدم توفر اى وثيقة تقدم تفاصيل عن انواع الخبراء الاستشاريين او النفقات المتعلقة بخدمات الخبراء الاستشاريين كلا على حدة ، او نوع الدراسات التي يجرى القيام بها ، أو الوقت الذى تستغرقه هذه الدراسات ، كما حدث بالنسبة للميزانية البرنامجية

(السيد مارتوريل ، بيرو)

لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وطالب بتوجيه عناية لضمان ان يكون من يستعان بهم من الخبراء الاستشاريين اعلى الاشخاص الموجودين كفاءة وان لا يتم اى تمييز في دفع الاتعاب الخاصة بهم كما حدث في الماضي . وقال انه سبق اعلامه بدفع اتعاب اعلى لبعض الخبراء الاستشاريين استنادا الى سمعتهم ولكنه عبر عن تحفظاته بالنسبة لتلك النقلة . واضاف ان وفده لن يصوت لصالح رصد اعتمادات تحت الباب ٩ ما لم تتوفر تقارير مفصلة عن الانفاق على الخبراء الاستشاريين في ١٩٨٠-١٩٨١ وعن الانفاق المقترح في ١٩٨٢-١٩٨٣ . واقترح ان ترجئ اللجنة اتخاذ قرار بشأن الباب لحين توفر تلك التقارير .

٣٩- السيد زينيل (غانا) قال ان مقترحات الامين العام تحت الباب ٩ متواضعة نوعا ما نظرا لمجال الانشطة التي يتعين على المركز ان يضطلع بها ؛ وعبر عن امله في الا تتأثر هذه الانشطة نتيجة لحمى النمو الصفرى التي اجتاحت واضعي الميزانية . واضاف ان الانشطة المخطط لها تحت البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ ذات اهمية خاصة وان ثمة امل في ان يبدأ العمل فعلا في تنفيذ مدونة قواعد السلوك في عام ١٩٨٢ . وقال انه من حسن الحظ ان اللجنة الاستشارية ايدت طلبات الامين العام فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين ، بيد انه اعرب عن قلق وفده ايضا ازاء التوزيع الجغرافي غير العادل للخبراء الاستشاريين المستخدمين . وابدى اسفه لان اللجنة الاستشارية لم تنظر بعين الموافقة الى طلب الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للبرنامجين الفرعيين ١ و ٣ . واضاف ان الحجج المقدمة في الفقرة ٩-٦ من تقريرها الاول ضد اعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة ف - ٢ الى رتبة ف - ٣ منطقية ، بيد أن وفده يجد ان حجج الامانة العامة اكثر اقناعا . وقال ان عمل المركز قد يعاني في الحقيقة اذا لم تتوفر له الموارد البشرية الكافية لتنفيذ جميع المهام المسندة اليه من قبل الدول الاعضاء . واعرب عن ترحيبه الاكيد بالتوصية الايجابية التي قدمتها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالوظائف الثلاث الجديدة من الرتبة ع - ٤ التي طلبها الامين العام .

٤٠- وقال ان وفده على العموم ينظر الى المركز على انه يؤدى دورا فذا في الجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ولذلك سيؤيد اى تدابير تهدف الى زيادة فعاليته .

٤١- السيد لحلو (المغرب) : عبر عن رضائه بالانشطة الجديدة التي سيضطلع بها المركز عند اداء دوره في تحديد ما للشركات عبر الوطنية من اثار معاكسة ، على الرغم من ان التوسع في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين مدعاة للقلق . واضاف انه من الواضح أن الزيادة في عدد الوظائف الثابتة ستسمح بجعل التوزيع الجغرافي اكثر عدلا ، بيد انه اذا لزمت الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ينبغي ان يكونوا من البلدان النامية التي لا تعاني نقصا في الخبراء ذوى الكفاءة العالية المطلوبة . واعرب عن اعتقاده بأنه كانت هناك حالات كرر فيها المركز دراسات أجريت من قبل في اجزاء اخرى من منظومة الامم المتحدة وتساءل عما اذا كان قد تم القيام بمسح شامل للتأكد من الدراسات التي اجريت .

٤٢- السيد الصفطي (مصر) : أعرب عن قلقه ازاء الرد الذى قدمه المدير التنفيذى بشأن موضوع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع المعايير الدولية للمحاسبة وكتابة التقارير ، واضاف انه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في هذا الصدد . وقال انه ، في ضوء التوضيحات المقدمة والفوائد البالغة التي يمكن ان تتحقق بتكلفة بسيطة يعتقد انه ينبغي الموافقة على اعادة التصنيف المطلوبة لوظيفة من رتبة ف - ٢ الى رتبة ف - ٣ .

٤٣- السيد بونك (يوغوسلافيا) : قال ان حجج المدير التنفيذى قد اقنعته بأن اعادة تصنيف الوظيفة من رتبة ف - ٢ في شعبة تحليل المعلومات لها ما يبررها وينبغي الموافقة عليها .

٤٤- السيد ويليامز (بنما) : قال انه لا اعتراض لديه على ما ينتويه المدير التنفيذى من اعادة تنظيم المركز بغية تعزيز اعماله وادارته . بيد انه من غير المقبول ان يترتب على ذلك الحاق ضرر مباشر بأمريكا اللاتينية . واضاف ان وفده سيراقب الحالة عن كثب ، وقال انه يعرف ان مجموعة دول امريكا اللاتينية ستمارس ما في امكانها من ضغط ضئيل اذا بذلت اى محاولة لاستبعاد الوظيفة التي تخص المنطقة شرعا .

٤٥- السيد ساهلغرن (المدير التنفيذى لمركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية) : قال ان القائمة التي طالب بها ممثل بيرو ستتاح لاعضاء اللجنة في خلال الايام القليلة القادمة . وقال انه يمكنه ان يؤكد له عدم وجود محاباة على الاطلاق فيما يتعلق بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين واضاف انه شخصيا يعارض هذه الممارسة بشدة . بيد انه يوجد تباين في الاتعاب نتيجة للمساومة على افضل الخبراء الاستشاريين المتوفرين . واعرب عن اقتناعه بأن الاموال تصرف في موضعها الصحيح : وانه لن يفيد البلدان النامية ان يرسل اليها فتيان من الكشافة بدلا من الخبراء الاستشاريين ذوى الكفاءة العالية .

٤٦- وقال في معرض الاجابة على السؤال الذى طرحه ممثل المغرب انه يوجد نظام محكم للمشاورات يسمح للمركز بمتابعة الدراسات التي تجرى في اماكن اخرى بالاضافة الى قائمة معدة بالحاسبة الالكترونية بالابحاث الجارية سواء داخل منظومة الامم المتحدة او خارجها . وأضاف انه في حين لا يستبعد احتمال الخطأ ، فانه على قدر معرفته لا توجد حالات خطيرة للازدواجية ، على الرغم من انه لابد من وجود حد ادنى من التداخل اذا قصد القيام بتغطية تامة لكل مجال .

٤٧- وقال ان في امكانه التأكيد لممثل بنما انه يدرك تماما الحاجة الى وجود لامريكا اللاتينية في المركز لجملة اسباب منها أهمية الشركات عبر الوطنية في تلك المنطقة ، ومقدار المواهب المتوفرة هناك . واضاف انه لا يخامره شك في ان الامين العام سيتخذ قرارا عادلا عندما يحين الوقت ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان احد مواطني امريكا اللاتينية سيشغل الوظيفة ذاتها بالتحديد كما كان عليه الحال في الماضي .

٤٨- السيد مارتوريل (بيرو) : أوضح ان ما اشار اليه هو تفضيل بعض المصالح السياسية أو الاصدقاء الشخصيين ، لا المحاباة في الواقع . واضاف انه يفحص قائمة مثل المعدة في عام ١٩٧٩ ، يمكن التأكد من استمرار تلك الممارسة او عدمه . وقال انه ليس لديه شك على اية حال في ان البلدان النامية يمكنها توفير خبراء استشاريين على مستوى عال من الكفاءة مثل الآتين من المناطق الاخرى ، وان ما يثير قلقه هو تباين الاتعاب .

٤٩- وقال ان اجابة المدير التنفيذى بشأن وظيفة نائب المدير التنفيذى تبعث على الدهشة البالغة . واضاف انه كما اوضح ممثل بنما ، فان مجموعة امريكا اللاتينية سترفض بالتأكيد اى اعادة تنظيم ينتج عنها ان يشغل تلك الوظيفة شخص من اقليم آخر خلاف امريكا اللاتينية . واضاف انه لا يمكن ان يسمح للامين العام ، تحت اى ظرف ، بأن ينتزع وظيفة تخص تلك المنطقة شرعا .

٥٠- السيد سامبلفرن (المدير التنفيذى لمركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية) : قال ان اشارته الى فتيان الكشافة قد أسيء فهمها فيما يبدو . فقد كان همه ان يؤكد ان البلدان النامية تزود في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية بأكثر الخبراء الاستشاريين المتاحين مهارة . وقال ان مستوى المهارات المطلوب يمكن ان يوجد في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء .

٥١- السيد بيفين (مدير شعبة الميزانية) : قال ان جميع الطلبات الخاصة برصد مبالغ للخبرة الاستشارية قد تم فحصها بعناية قبل ادراجها في مقترحات الميزانية . وقد اجرى تخفيض اجمالي بالقيمة الحقيقية في التقديرات المتعلقة بخدمات الخبراء الاستشاريين ، وكما سيرى الاعضاء من العمود الاخير في الجدول ٩-٤ (A/36/6 ، المجلد الاول) فان النمو الحقيقي تحت الباب ٩ لذلك البند هو ناقص ٧ و ١٠ في المائة . واضاف ان الاعتماد المطلوب يبدو اعلى من مثيله في فترة السنتين السابقة وهذا يرجع ببساطة الى انه محسوب على اساس القيمة الحالية للدولار .

٥٢- السيد مارتوريل (بيرو) : أوضح انه يساوره القلق ، ليس ازاء الرقم ولكن ازاء كيفية انفاق النقود .

٥٣- الرئيس : قال انه بناء على طلب ممثل بيرو سيرجئ اتخاذ قرار بشأن الباب ٩ لحين توفر المعلومات الاضافية التي طلبها ذلك الممثل .

الاثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة في الوثيقة A/C.6/36/L.3/Rev.1 بشأن البند ١١٦ من جدول الاعمال (A/C.5/36/27)

٥٤- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الامين العام ، أوضح في بيانه عن الاثار الادارية والمالية (A/C.5/36/27) ، ان الجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار ستقرر ان تواصل اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية القيام بعملها فيما يتعلق بصياغة اتفاقية عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية بغية تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها

(السيد مسيلي)

السابعة والثلاثين . وعلى اساس الافتراض بأن اللجنة الخاصة ستجتمع لمدة أربعة اسابيع في نيويورك وأن خدمات المؤتمرات ستوفر بست لغات فان تكلفة خدمات المؤتمرات ستبلغ ٤٠٠ ٦٥٥ دولار محسوبة على اساس التكلفة الكلية . وواصل حديثه قائلا ان الامين العام لا يطلب اعتمادا اضافيا في المرحلة الحالية ولكنه سيشير في البيان الموحد للاحتياجات من خدمات المؤتمرات ، الذى سيقدم في اواخر الدورة الحالية ، الى مدى امكان استيعاب هذه التكاليف .

٥٥- السيد هوسهولدر (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت ان وفدها صوت ضد مشروع القرار في اللجنة السادسة ، واعربت عن اعتقادها انه في حالة انعقاد دورة اللجنة الخاصة فانه ينبغي استيعاب تكاليف خدمات المؤتمرات او تحويلها من بعض الاجتماعات الاخرى . واعلنت انه اذا طرح الأمر للتصويت فان وفدها سيمتنع عن التصويت .

٥٦- الرئيس : قال انه اذا لم يسمع اى اعتراض فانه سيفهم ان اللجنة الخامسة ترغب في ان يقوم المقرر بابلاغ الجمعية العامة بأنه في حالة اعتمادها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.6/36/L.3 فان تكاليف خدمات المؤتمرات التي ستترتب على ذلك تقدم بمبلغ ٤٠٠ ٦٥٥ دولار على اساس التكلفة الكلية . واضاف ان هذه التقديرات سينظر فيها في سياق البيان الموحد للاحتياجات من خدمات المؤتمرات الذى سيقدم قبيل ختام الدورة الحالية .

٥٧- وقد تقرر ذلك .

٥٨- السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : اوضح ان وفده يعترض على اى اعتمادات تزيد على التقديرات المقدمة من الامين العام في الميزانية البرنامجية المقترحة او كما اوصت بها اللجنة الاستشارية . ولذا فان وفده يتوقع استيعاب تكاليف خدمات المؤتمرات . ولو طرح الامر للتصويت لامتنع وفده عن التصويت .

٥٩- السيد بروشار (فرنسا) ، السيد بيدرسن (كندا) ، السيد راليس (اليونان) ، السيد كوياما (اليابان) ، السيد ماجولي (ايطاليا) ، السيد هولبورن (جمهورية المانيا الاتحادية) ، السيدة دى هيدرفارى (بلجيكا) ، السيد وانغ شنغوى (الصين) : قالوا انه بناء على المواقف التي اتخذتها وفودهم بشأن مشروع القرار في اللجنة السادسة فانهم كانوا سيمتنعون عن التصويت لو طرح الامر للتصويت .

٦٠- السيد الصفطي (مصر) : قال ان وفده ، باعتباره احد مقدمي مشروع القرار ، كان سيصوت في صالح مشروع القرار لو طرح الامر للتصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠